دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | ظاهرة استبداد الدولة في العصر المرابطي : مساهمة في استحضار أسباب تراجع الغرب الإسلامي |
| المصدر: | مجلة أمل |
| الناشر: | محمد معروف |
| المؤلف الرئيسي: | بوتشيش، إبراهيم القادري |
| المجلد/العدد: | مج 7, ع 21 |
| محكمة: | لا |
| التاريخ الميلادي: | 2000 |
| الصفحات: | 124 - 137 |
| رقم MD: | 130485 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | AraBase, EcoLink, HumanIndex |
| مواضيع: | نظام الحكم، الإستبداد السياسي، دولة المرابطين، الغرب الإسلامي، التاريخ، الأحوال السياسية، القضاء، العنف |
| رابط: | https://search.mandumah.com/Record/130485 |

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# ظاهرة استبداد الدولة في العصر المرابطي

## مساهمة في استحضار أسباب تراجع الغرب الإسلامي

ذ. إبراهيم القادري بوتشيش *

كثيرا ما يجنح الدارسون في تفسير الانحطاط الذي نخر الغرب الإسلامي في بعض حقبه التاريخية إلى قراءة خارجية تعول على فهم الانتكاسة من خلال "الآخر" المعبر عنه "بدار الحرب"، وهي قراءة مبتورة لا تنصف الواقع التاريخي ومن ثم يبدو أن القراءة الداخلية تصبح ضرورة لكل من رام البحث عن ميكانيزمات هذا الانحطاط، لذلك نسعى في هذه الورقة إلى الوقوف على إحدى مظاهر هذه العناصر الداخلية، والمتمثلة في ظاهرة الاستبداد السياسي التي طبعت علاقة الدولة الوسيطية بالمجتمع، متخذين الدولة المرابطية نموذجا.

وإذا كان ابن خلدون قد فطن إلى أهمية الدولة كمؤسسة ضرورية للاجتماع البشري ووازع يدفع الناس بعضهم عن بعض(1)، فإنه تنبه أيضا إلى "فيروس" الاستبداد وما يتمخض عنه من انحطاط وموت حضاري عبر عنه (بخراب العمران)(2).

في هذا المنحى، ولتشريح الاستبداد كعنصر مؤثر في تراجع الغرب الإسلامي بعد منتصف القرن 5هـ/ 11م، سنحاول الوقوف على مظهرين من مظاهره :

1 ــ انتقال السلطة السياسية من قاعدة " المشاركة " القبلية إلى الاحتكار.

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الانسانية – مكناس–

2 ــ تحول علاقة الدولة بالرعية من قاعدة "كسب القلوب" إلى "الانفراد بالمجد"(3).

بالنسبة للإشكالية الأولى، يمكن للباحث أن يتساءل: هل ارتكز الحكم المرابطي على قاعدة قانونية، وكيف حسم مسألة السلطة السياسية لصالحه ؟

بالرجوع إلى بعض المقولات الخلدونية، يمكن تلمس عناصر الإجابة، فابن خلدون يجعل خطا أحمرا بين الطور الذي تتأسس فيه الدولة، والأطوار التي تليها. ففي مرحلة التأسيس تكون القاعدة السائدة هي ( المشاركة والمساهمة ) والتسيير الجماعي في إطار العصبية، بينما تبرز في الطور الثاني نزعة ( الانفراد بالمجد ) واحتكار السلطة. وفي هذه المقولة انعكاس جيد لما عرفته الدولة المرابطية بخصوص هذه الإشكالية.

ففي بداية تكون الدولة، ظلت قاعدة "الإجماع" أو "التزكية" أساس اختيار الأمير، وذلك في مجلس عام يعقد خصيصا لهذا الغرض، فعندما توفي يحي بن إبراهيم، خلفه يحي بن عمر بطريقة الإجماع التي تستشف من قول القاضي عياض ( وقلدوه أمرهم )(4) وبعد وفاة الأمير المذكور قدم عبد الله بن ياسين أخاه أبا بكر بن عمر ( فأخذ له البيعة من أهلها)(5)، وهو ما يعني طريقة التزكية. ولم يكن هذا التقديم إلا بعد استشارة وأخذ ورد(6).

وعندما قتل عبد الله بن ياسين، كانت طريقة الإجماع لا تزال متبعة في اختيار ولاة الأمر. مصداق ذلك قول هذا الأخير قبل وفاته : " فأنظروا من تقدمونه منكم يقوم بأمركم "(7)، فتم تجديد الثقة للمرة الثانية في أبي بكر بن عمر وقدم "باتفاق مع جميع أشياخ صنهاجة وإجماع منهم على ذلك"(8).

وظل أبو بكر بن عمر وفيا لروح الإجماع، فحين قرر العودة إلى الصحراء لإعادة ترتيب أوراقه هناك ، جمع أشياخ لمتونة وكبراءهم فأخبرهم بعزمه على التوجه نحو الصحراء وخاطبهم بقوله : " أنظروا منكم رجلا أستخلفه عليكم"(9)، ولم يعين أحدا، رغم أن له ابنا يدعى إبراهيم.

ويمكن أن نستنتج روح الشورى السائدة عصرئذ في مصنف معاصر لهذه الحقبة يحمل خطابا سياسيا للأمير أبي بكر يلح فيه مؤلفه على ضرورة نهج مبدأ الشورى في الحكم(10).

ولا شك أن معايير صارمة وضعت لمن يتولى مهام الإمارة، وهو ما يفسر امتناع بعض من عرضت عليهم(11)، وعدم تمكن القبائل الصنهاجية من اختيار من يصلح لهذه المهمة أحيانا(12). ويمكن استنتاج هذه المعايير من خلال وصية عبد الله بن ياسين وهي الكفاءة الحربية العالية والمعرفة بالأحكام الفقهية(13) فضلا عن جلالة القدر وحميد السجايا والشيم، وانقياد القبيلة للمرشح، وهي مقاييس قلما تتوفر في شخص واحد(14).

يتضح من خلال النصوص الآنفة أن مبدأ الوراثة في الحكم لم يكن سائدا إبان الطور الأول من حكم المرابطين، فلم نسمع عن أمير ورث الإمارة لابنه. صحيح

أننا نجد في بعض النقود التي ضربت بسجلماسة إسم إبراهيم بن أبي بكـــر، ولكـــن سك النقود باسم إبراهيم لا يعني أنه كان ولي عهده(15).

ظلت تقاليد "الديموقراطية القبلية" أهم معيار في اختيار رئيس الدولـــة. إلا أن هذه التقاليد تغيرت ابتداء من عهد يوسف بن تاشفين الذي استولى علـــى الســلطة بطريقة ذكية. ويدهش المرء لما جاء في بعض الدراسات من أن أبا بكر بن عمـــر تنازل له عن الحكم(16) أو أنه اقتسم السلطة معه(17).

وفي سبيل نفي هذه الأحكام لابد من تسطير ثلاثة نماذج من الروايات المختلفة:

تتميز الأولى – وهي مشرقية– بعدم ذكر الصراع الذي دار بين أبي بكر بـــن عمر ويوسف بن تاشفين، وتكتفي بالقول أنه بعـــد وفـــاة الأول، اجتمعـــت القبـــائل الصنهاجية على زعيم المرابطين، وبايعته أميرا عليها(18).

أما الثانية فتذكر أن أبا بكر بن عمر فوض الإمارة إلى يوسف بـــن تاشـــفين فاتفق أشياخ المرابطين على تقديمه لفضله وشجاعته، وحزمه وعدله، وذلـــك أثنـــاء حياة أبي بكر نفسه(19).

بينما هناك رواية ثالثة تتحدث عن صراع "صامت" وقع بيـــن الرجليـــن عنـــد عودة أبي بكر من الصحراء، انتهى لصالح يوسف بن تاشفين سلميا، وبطريقة ذكيـــة من إبداع زوجته زينب النفزاوية(20) ، لكن دون أن تنفي طابع الاستبداد الذي تم فيـــه تمرير السلطة إليه(21).

ويرى أحد الباحثين(22) في عودة أبي بكر من الصحراء نحو شمال المغـــــرب مبادرة لتأكيد سلطة ابن عمه وتقديم النصح له، غير أن النصوص تكشـــف عكـــس ذلك. فابن أبي زرع(23) يقول أن أبا بكر لما سمع بضخامة ملك يوسف " أقبل إليـــه من الصحراء ليعزله ويولي غيره".

والحقيقة أن يوسف بن تاشفين تمكن من اغتصاب الســـلطة مـــن أبـــي بكـــر وفرض الأمر الواقع عليه بالترغيب والتهديد، عن طريق تقديم الهدايا وإظهار القـــوة في نفس الوقت، ووظف الأموال الباهضة التي أمدته بها زوجته ليحقق هذا الــــهدف وفي هذا الصدد يقول ابن عذاري(24): "وتزوج يوسف بن تاشفين زينـــب النفزاويـــة ودخل بها وسر بها، وأخبرته أنه يملك المغرب كله، فبسطت آماله وأصلحت أحوالـــه وأعطته الأموال الغزيرة "، كما استمال إليه أنصار أبي بكر بأن " أمر لهم بالكســـوة الفاخرة والخيول المسومة والأموال الجمة والعبيد المتعددة " وبذلك لعب المـــال دوره في تمكين يوسف بن تاشفين من السلطة، ورجع أبو بكر بن عمر إلـــى الصحـــراء قـــانعا بالهدايا(25). وهـــذا ما حدا بأحد الباحثين إلـــى وصـــف هـــذا النـــوع مـــن الاغتصاب بالديكتاتورية(26).

ومن القرائن التي تنهض حجة على فكرة اغتصـــاب الســـلطة منـــه أن إبنـــه إبراهيم عاد من الصحراء سنة 469هـــ ، واتصل بيوسف بن تاشفين للمطالبة بإمارة

أبيه(27). غير أن سياسة الترغيب والترهيب تلك أجبرته على العودة من حيث أتى جارا معه الخيبة والفشل، مفضلا قبول الهدايا على قساوة السجن والكبل(28).

ومنذئذ تحول نظام الحكم في الطور الثاني من عصر المرابطين إلى نظام الوراثة(29)، خاصة عندما اكتملت هياكل الدولة وتم توحيد المغرب والأندلس وحاول الأمير المرابطي أن يجد مبررا لهذا التحول ، فزعم أنه أراد المحافظة على الوحدة التي أنجزها، وحسم داء الخلاف حتى لا تعود البلاد إلى سابق عهدها من الفوضى والقلاقل، وهو ما يتضح من وثيقة ولاية العهد(30).

وعلى كل حال، هل بقيت التقاليد القبلية سائدة في تعيين الأمراء، بعد حقبة "الشورى" التي جاءت متوافقة مع المرحلة الصحراوية ؟

يذكر المؤرخون(31) أن يوسف بن تاشفين أخذ البيعة لابنه علي بن يوسف سنة 496هـ، ثم بايعه بعد ذلك أمراء لمتونة وأشياخ البلاد وفقهاؤها. غير أن ذلك لم يمنعه من استشارة أهل الحل والعقد الذين زكوا قراره كما تؤكد ذلك وثيقة بيعة علي بن يوسف(32).

وتتأكد ظاهرة الاستشارة كذلك في اختيار علي بن يوسف ابنه تاشفين، إذ تم اختياره في المسجد الجامع بحضور الأشياخ وجمهور الناس(33). بينما تمت بيعة إبراهيم بن تاشفين دون استشارة، نظرا للظروف العصيبة التي اجتازتها الدولة المرابطية وهي في طور الاحتضار. لذلك بايع تاشفين ابنه إبراهيم وهو مقيم في وهران يقاوم الجيوش الموحدية، إلا أن عمه إسحق بن علي شق عليه عصا الطاعة، ودعا لنفسه، مما أدى إلى نشوب نزاع بين الجانبين(34).

من الرواية الأخيرة، يتأكد أن مشكل السلطة لم يحسم حتى في ظل نظام الوراثة، رغم الطابع الاستشاري "الشكلي" أحيانا. وعلى الرغم من وجود معايير لاختيار من يتولى أمور الدولة كما تحددها وثيقة ولاية العهد(35) فإنها لم تحترم وتعرضت للكثير من التجاوزات، ولم يكن ثمة قانون ثابت ينظمها، الشيء الذي يفسر الثورات التي قامت ضد وصول بعض الأمراء للسلطة. ومن هذا القبيل نذكر معارضة يحي بن أبي بكر لعمه علي بن يوسف(36) وخلاف إسحق بن علي مع إبراهيم بن تاشفين والدعوة لنفسه بالإمارة(37)، ناهيك عما تذكره المصادر من ضروب الحسد والمناورة التي أبداها الأمير سير بن أبي بكر تجاه أخيه تاشفين بن علي(38). ويخيل إلينا أن للعسكر المرتزق يد في المؤامرات والدسائس التي حبكت داخل البلاط من أجل تنصيب هذا الأمير أو ذاك(39)، وهو ما أسفر عن تدهور رسوم الإمارة، وإفراغها من محتواها القانوني، ثم التعجيل بسقوطها في نهاية المطاف، كما أن تغيير البيعة من أمير لآخر ساهم في تعقيد الوضعية(40).

ومما زاد الطين بلة تدخل النساء في أمور البيعة(41) ويخيل إلينا أن مثل هذه التجاوزات جعلت الحسن الوزان(42) يقول : "لا يوجد من بين كافة ملوك

المغرب من ولي الملك أو الإمارة بانتخاب من الشعب"، ويعطي نموذجا لذلك من المرابطين والموحدين.

نستنتج مما سبق أن الدولة المرابطية تحولت سياسيا من إطار "المشاركة" القبلية والتسيير الجماعي في بداية تكونها إلى احتكار السلطة كليا من طرف العصبية المؤسسة خاصة عندما غزتها مدنية الأندلس ودخلت في حضارة ترفية استهلاكية تمخض عنها دخول الدولة في مرحلة الهرم والضعف، مما سهل على القوى المسيحية الإجهاض على منجزاتها العسكرية، هذه إحدى العناصر التي أفرزت انحطاط الغرب الإسلامي، فماذا عن العنصر الآخر ؟.

وبالنسبة للإشكالية الثانية، ينوه المؤرخون بدولة الملثمين، ويجمعون على تمسكهم بناموس العدل والسير على جادة الحق في المرحلة الأولى من حكمهم على الخصوص(43)، ولا غرو فقد نسب يوسف بن تاشفين إلى التقوى والعدل في حكم الرعية(44)، وحسبنا أنه "رفع المظالم، وأظهر من الدين المعالم، وأبعد عنه المفسدين واستبدلهم بالصالحين"(45). وكان يتفقد احوال الرعية بنفسه ويسأل عن سيرة العمال والقضاة(46). أما ابنه علي بن يوسف فقد وصف بالورع والتقوى واعتبر من أئمة العدل كذلك(47).

وتثبت الرسائل التي بعثها إلى ولاته حرصه الشديد على تطبيق سياسة اجتماعية عادلة، إذ ورد في ما كتبه إلى أحد الولاة: " فاتخذ الحق إمامك، وملك يده زمامك، وأجر عليه في القوي والضعيف أحكامك، وارفع لدعوة المظلوم حجابك"(48). بل بلغ به حرصه على تطبيق العدالة ما جعله يوجه الأمر إلى نائبه بعزل كل عامل اخترق حقوق الرعية "أو أخذ لنفسه منها درهما ظلما"(49). كما كان يراقب الولاة مراقبة دقيقة، ويختبرهم ويتتبع أخبارهم أولا بأول، ويجلس للنظر في المظالم. ويقرأ الرقاع ويجيب عليها، ويتفرغ للمناظرة يوم الجمعة(50) ولم ينج من هذه المراقبة حتى ابنه عمر بن يناله الذي سجنه وصادر كل ما اهتضم من حقوق الرعية(51).

ويستدل من إحدى ظهائر التعيين أنه طلب من صاحب الشرطة أن يكون صارما مع الجناة، وأن يطبق حرفيا كل التعاليم المعطاة له(52). وتحمل رسالة اخرى بعثها تاشفين بن علي إلى أهل بلنسية وعد الأمير بإلزام عاملهم"بالرفق بالرعية والحكم بالتسوية"(53)، وفيها يأمر القاضي بالعدل ومقاومة كل أشكال الاستبداد والطغيان ناهيك عن الرغبة التي أبداها جل الأمراء في ضرورة نهج مبدأ التشاور، والبعد عن الاستبداد ،كما يتضح ذلك من رسالة بعثها علي بن يوسف إلى ابنه أبي بكر يقول فيها : "وصل الاجتهاد والاعتمال، وتشاور مع القواد وأهل الرأي من الأجناد وأبعد عن الاستئثار والاستبداد"(54).

بديهي أن مثل هذه النصوص تعطي انطباعا بأن علاقة الدولة بالرعية تميزت بالانسجام والعدالة الاجتماعية، وهذا ما جعل بعض الباحثين المعاصرين يشيدون بهذه السياسة، ويعتبرونها "تجربة ديموقراطية" رائدة(55).

غير أن أخذ النصوص على عواهنها دون روية أو تمحيص يجعل الدارس يتيه في سنابك التعميم والتسطيح، ويستنتج أحكاما مهزوزة تقفز على ألياف الروح الموضوعية والواقع التاريخي. صحيح أن الأمراء المرابطين نهجوا سياسة اجتماعية عادلة، لكن الواقع وما أفرزه من أزمات كان يعاكس طموحاتهم. وللأسف فإن هذه النصوص "الرسمية" التي استشهدنا بها لا تعطي نظرة حقيقية عن الواقع بل تخفي وراءها مجتمعا يموج بالتناقض، وقرارات تنحرف عن جادة العدالة الاجتماعية، الشيء الذي جعل الباحثين القائلين بتجربة ديموقراطية يقعون في حيرة وتناقض(56).

والأمر في تقديري يختلف حسب الأطوار التي مرت بها الدولة، وتغير أحوالها الاقتصادية.ففي طور التأسيس، ونظرا لروح البداوة التي ظلت السمة الغالبة، وما تبع ذلك من تقشف في النفقات العامة وحفاظ على التقاليد القبلية الديموقراطية، ظلت علاقة الدولة بالعصبيات الخاضعة لسلطتها علاقة "مشاركة ومساهمة"، فاتسمت بكثير من الرفق والتسامح لأنها صادرة عن الخلال الحميدة التي هي نتاج البداوة(57)، ولأن الغنائم وموارد الحروب كانت لا تزال تدر "فائضا" على بيت المال، لذلك سعت الدولة في هذه المرحلة إلى "كسب القلوب" بكل ما تنطوي عليه هذه العبارة من معنى(58)، وهذا ما يفسر إلغاء الضرائب غير الشرعية، والتخفيف من الأعباء على السكان، وهو ما تعكسه روايات المؤرخين حول تقوى يوسف بن تاشفين، وعلي بن يوسف الذي أمضى جزءا من عهده مغترفا من سياسة "كسب القلوب". لكن في الشطر الثاني من حكمه، وبسبب الأزمات التي عصفت بالدولة على الصعيد الاقتصادي ودخولها مرحلة الترف، مع ما تتطلبه هذه المرحلة من تبذير وإسراف، بدأت العلاقة بين الطرفين تتأزم وتسير نحو الانفصام. وهو ما يفسر قول أحد المؤرخين(59) : "وملك الملثمون بلاد الأندلس في ظل وقعة الزلاقة مدة، وجاهدوا أطراف العدو صدرا من دولتهم، ثم أدبروا فأخلدوا إلى الراحات والبطالات وفساد الأعمال والنيات، وكثر ظلمهم وحيفهم". أما المراكشي(60) فقد عبر عن هذا الانفصام بين الدولة والمجتمع أحسن تعبير حين أشار إلى أن علي بن يوسف "أهمل أمور الرعية غاية الإهمال".

رواية المراكشي هاته شاهد لا يرقى إليه الشك، رغم أننا نخالف في هذا الرأي بعض الباحثين(61)، فبالرغم من أن هذا المؤرخ عاش في عصر الموحدين – الخصوم السياسيين للمرابطين – فإنه صنف مؤلفه في المشرق بعيدا عن أي ضغط سياسي أو إيديولوجي، كما انه ذكر نصوصا أخرى أشاد فيها بيوسف بن تاشفين فضلا عن أن الظروف التي ساق فيها الحدث تؤكد مصداقيته، فالأزمة بدأت تذر

قرنها في عهد علي بن يوسف الذي عرف بضعف شخصيته، وتركه أمور الدولة بين أيدي الفقهاء، لذلك ليس غريبا أن يصفه بأنه كان مهملا للرعية. أما الرسائل الأخرى التي بعث بعضها هو وابنه تاشفين يدعوان فيها إلى تطبيق سياسة اجتماعية عادلة، فهي محاولة لتصحيح واقع متأزم، وإزالة السخط الكائن في صدور الرعية.

ومهما كان الأمر، فثمة نصوص أخرى تثبت الانفصام وعلاقة التوتر بين الدولة والمجتمع، فقد أثبتنا في دراسة سابقة(62) أن المناصب السياسية وزعت على أقرباء المرابطين وذويهم، بينما ظلت باقي القبائل بعيدة عن المجال السياسي، كما أن الأزمة بين الطرفين زادت تجدرا في مرحلة أفول نجم المرابطين.

ويمكن للدارس أن يصنف الروايات التي تصب في هذا المنحى، أي تلك التي تصور العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع على أساس الاستبداد والطغيان في ثلاثة أصناف:

1 ــ روايات موحدية، وهي أضعف هذه الأصناف مصداقية لأنها تعبر عن وجهة نظر الخصوم، ومع ذلك لا مندوحة عن سردها لأنها تساهم في إلقاء الضوء حول الموضوع، وتأتي في مقدمتها أحكام ابن تومرت ونظرته إلى طرفي العلاقة فهو ينعت المرابطين "بإنكارهم الحق واتباع الباطل" ويصف الدولة بأنها تقوم على مبدأ القمع، موجها أصابع الاتهام إلى الفقهاء(63) ويذكر في إحدى رسائله بأنهم – أي المرابطون – "تمادوا على الفساد في الأرض وعلى العتو والطغيان"، بل وصلت ذروة نقمته عليهم إلى حد تكفيرهم والدعوة لجهادهم(64)، واصفا إياهم "بالفئة الباغية"(65).

وتصور رسالة الفصول الموحدية العصر المرابطي بأنه عصر "انبساط الجور وانقباض العدل"(66)، اما الرعية فكانوا من وجهة النظر الموحدية مجرد عبيد(67).

وإذا كنا نلاحظ خطاب العنف وشدة لهجة الانتقاد حول علاقة الدولة بالمجتمع في منظور الموحدين، فما هي وجهة النظر المرابطية "غير الرسمية" من هذه المسألة ؟

2 ــ روايات مرابطية غير رسمية: هناك نوعان من الخطابات المرابطية: احدهما غير مباشر يعتمد على التمويه واللف والمناورة، ويتمثل في رسالة الحسبة لابن عبدون الذي عاصر المرابطين، وفيها صب جام غضبه على الأوضاع المتردية، واقترح في إحدى فقراتها أن تقدم النصيحة والموعظة للأمير المستبد محملا الفقهاء هذه المسؤولية(68). ويدين في موضع آخر هذا الواقع بنوع من الصراحة الضمنية بقوله: " وإذا كان الرئيس وأفعاله وسعيه إلى الخير محبا فيه وفي أهله، مرتبطا بالناموس، فقد استراح وأراح فطوبى له، وأين يكون أين ؟"(69).

أما الصنف الثاني من الخطابات السياسية المرابطية فهو خطاب مباشر خطاب إدانة صريحة جاءت في سياق رسالة أبي بكر الطرطوشي إلى يوسف بن تاشفين يقول فيها : "...فكيف والفقهاء ببابك يتضاوعون، وذووا الحاجات يتوددون

وأهل الديون والغرم في السجون مأسورون، وأموال المسلمين تحت يدك وفي قبضتك"(70)، وينتقده في موضع آخر من الرسالة حول الحجابة التي جعلها سدا بينه وبين الرعية(71).

3 ـ وتتجلى ثالث الروايات في المواقف التي عبرت عنها الرعية نفسها وتجسدت في شعر الشكوى من الظلم الذي تعرضت له(72)، وفي مناقب المتصوفة وكرامات الأولياء، وما تحمله من دلالات رمزية تفصح عن احتجاج شبه صريح لواقع الظلم الذي رزحت الرعايا تحت كابوسه(73)

ولدينا في الواقع التاريخي العياني نماذج حول بعض الانحرافات عن جادة العدالة الاجتماعية، دون أن ننفي نماذج أخرى معاكسة سبقت الإشارة إليها. فقد تعددت في المصادر –على اختلاف أنواعها– ذكر أخبار عزل القضاة الذين عرفوا باستقامتهم ونزاهتهم. وفي هذا الصدد ورد في ترجمة القاضي عياض: " فنهض إليها–غرناطة–وتقلد خطة قضائها على المعتاد من شيمه السنية وأخلاقه المرضية مشكورا عند جميع الناس. لكن تاشفين ضاق به ذرعه، وغض بموافقته له في الحقائق، وصد أصحابه عن الباطل، وخدمته عن الظلم، وتشريدهم عن الأعمال فسعي في صرفه عن قضاء غرناطة"(74).

وتذكر رواية أخرى أن القاضي عبد الله بن عيسى بن أحمد بن سليمان (ت 551هـ) " امتحن في قضائه بالأمراء لإقامته الحق وإظهار العدل فاعتقل بقصر إشبيلية"(75). أما القاضي ابن الرمامة(ت 567هـ) فقد ولي قضاء فاس سنة 534هـ ولم يبق في منصبه سوى سنة عزل بعدها، لا لشيء إلا لأنه "كان حسن السيرة عادلا في أحكامه فاضلا زاهدا حسن الطوية"(76).

وهناك سيل من أسماء القضاة الذين تم عزلهم بسبب صلابتهم في الحق وتمسكهم بناموس العدالة(77)، حتى أن كثيرا منهم صاروا يطلبون الإعفاء ويتهربون من منصب القضاء(78). ويمثل القاضي أبو علي الصدفي أحسن نموذج إذ لم يكتف بطلب الإعفاء، بل اختفى مدة طويلة حتى لا تضغط عليه السلطة في تولي هذا المنصب حسب توجهاتها، وفضل بدلا من ذلك الاستشهاد في سبيل الله(79)، فلم يبق سوى قضاة معظمهم من المتزلفين الذين سايروا هوى السلطة واشتروا الحق بالباطل حفاظا على مصالحهم عوض السير في الطريق القويم، وهو ما تعكسه الرشاوي التي انتشرت خاصة بين أعوان القاضي(80)، كما تعكس من جهة ثانية رسالة علي بن يوسف إلى أحد قضاته يدور موضوعها حول المتظلمين الذين وردوا على مراكش لرفع شكاويهم للأمير نفسه، ومما جاء فيها: " ومع هذا نقول إن هؤلاء الرافعين لو وجدوا في بلادهم إشكاء وألقوا عند متقلدي الأمور لرد ظلاماتهم وفاء لما تجشموا بعد الشقة، ولا تحملوا نحونا عظيم المشقة"(81).

ومع أن ولاية المظالم كانت بيد الخلفاء، إلا أن القاضي ابن العربي يذكر أن الولاة أضعفوا هذه الخطة القضائية ليتمكنوا من كبح جماح الرعايا، فيحتاجون إليهم، ويقعدوا عنهم وتبقى المظالم على حالها(82).

ومن الأمثلة الصارخة التي تثبت ممارسة الجور والتعدي على الرعية ما ذكرته المصادر من أن وزيرا فرض غرامة مالية مقدارها ألف مثقال على سكان مدينة أكرسيف بسبب قتل نعامة كان يملكها(83).

ولم تكن رغبات أهالي المدن تجد أحيانا الآذان الصاغية فعندما طلب سكان غرناطة من علي بن يوسف تغيير واليهم، رفض ذلك رفضا قاطعا(84). وتضمنت إحدى رسائله إلى سكان إشبيلية أمرا بالتزام طاعة الوالي، وقد كتبت بلهجة ممزوجة بالترغيب والترهيب(85). وفي رسالة أخرى إلى سكان بلنسية، وجه أمره إليهم بالإنصياع والولاء لوالي المدينة أبي محمد بن فاطمة. ومما يؤكد ذلك قوله:"ما أمركم به أتيتموه، وما نهاكم عنه تركتموه"(86). وثمة رسالة ديوانية بعثها نفس الأمير إلى أهل الأندلس كافة تميط اللثام عن تحكم الوالي في رقاب الرعية.ومما يعبر عن سلطته قول الأمير فيها : " وهو النائب عنا في تدبيركم وإقامة أموركم وسياسة صغيركم وكبيركم، ليس لأحد معه في شيء من ذلك يد ولا مع مشهده إلا بإذنه"(87)، وهذا ما جعل أحد الباحثين(88) يخلص إلى القول بأن شدة اللهجة في خطاب الرعية كان أمرا مألوفا في ذلك العهد.

ومما يسترعي الإنتباه كذلك، ورود ظاهرة اغتصاب الأموال من طرف قابض المال في النوازل(89)، مما يعكس السياسة الضرائبية الجائرة التي توضح التناقض والتنافر السائد بين الدولة والمجتمع، هذا في الوقت الذي كانت الدول المسيحية في شمال الأندلس تتجه نحو إشراك الشعب في قراراتها السياسية(90).

ولا يساورنا شك في أن للفقهاء ضلع واسع في هذه الحدة التي طبعت علاقة المجتمع بالدولة، وهو ما تشير إليه الشهادات الموحدية(91) والمرابطية نفسها(92)، بل حتى على المستوى الشعبي(93).

ومن نافلة القول أن مرحلة الترف التي دخلت فيها الدولة المرابطية جسدت انتقالا من طور البداوة والخشونة إلى رقة الحضارة، وفي هذه المرحلة يكون الانفراد بالمجد وجني ثمرات الملك دون سائر العصبيات، فتنهار سورة العصبية ولذلك يلجأ الأمير إلى جلب المرتزقة للاستظهار بهم(94)، فينفق عليهم الأموال الباهضة، مما يؤدي إلى فراغ بيت المال، وهدم القاعدة التي قامت عليها الدولة وهذا ما حدث للسلطة المرابطية، إذ تم استقدام الميشيليات المسيحية في عهد علي ابن يوسف، فضلا عن بعض الصقالبة والعبيد السود الذين استعان بهم يوسف بن تاشفين في حرسه الخاص(95)، مما زاد من تعميق الهوة بين السلطة والمجتمع.

نستخلص مما سلف ذكره أن مسألة السلطة في المجتمع المرابطي لم تحسم بطريقة الشورى والمساواة السياسية بين القبائل، بل انتقلت من قاعدة "المشاركة"

التي لازمت مرحلة البداوة، إلى احتكار القبيلة الحاكمة – لمتونة – للسلطة والاستئثار بالحكم. وكنتيجة حتمية لهذا التغير، تحولت العلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى قاعدة الاستبداد أو ما عبر عنه ابن خلدون بمرحلة "الانفراد بالمجد"، مما أسفر عن توتر العلاقة بين المجتمع والسلطة، فتم رفض أداء الضرائب من قبل العامة(96) وقامت الثورات ضد الفقهاء المنظرين للدولة(97)، فضلا عن ثورات مسلحة أهمها ثورة المهدي بن تومرت(98)، وثورات المتصوفة(99). كما أن السياسة الاستبدادية أدت إلى انتزاء عدد من قادة الجند وأعيان الأندلس، وتعددت الدسائس والمؤامرات داخل البلاط وتدخلت النساء في حبك خيوطها(100). وساد التفكك في أوساط العصبية التي قامت الدولة على أكتافها، فترتب عن ذلك نتائج اقتصادية – اجتماعية خطيرة حيث انصرف الناس عن الإنتاج وانتشرت المجاعات "لقبض الناس أيديهم عن الفلح بسبب ما يقع في آخر الدولة من النقصان في الأموال والجبايات أو الفتن الواقعة في انتقاض الرعايا وكثرة الخوارج"(101)، ناهيك عن انتشار الأوبئة والوفيات وارتفاع الأسعار، وهو ما وقع في المغرب والأندلس في السنين الثلاثة الأخيرة من عمر الدولة المرابطية إذ "غلت الأسعار وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر والأسباب وكثر النهب وانقطعت الطرق"(102)، وكل هذه القرائن تعبر بوضوح عن التراجع الذي بدأ ينخر مجتمع الغرب الإسلامي.

من حصاد هذه الدراسة، يستشف أنه رغم طموح أمراء المرابطين في تطبيق سياسة اجتماعية عادلة، فإن الواقع كان أقوى من طموحاتهم، فظلت علاقتهم بالمجتمع تقوم على قاعدة الاستبداد والعنف، خاصة في المرحلة الأخيرة من حكمهم، فكان ذلك بمثابة الداء القاتل الذي أدى إلى تصدع وتراجع مجتمع الغرب الإسلامي في هذه الحقبة الخطيرة من تاريخه.

  

## الهوامش :

1) — المقدمة. تحقيق علي وافي. طبعة لجنة البيان العربي. ج 2 ، ص: 270 وأنظر كذلك ج 3 ، ص: 884. وفي كثير من المواضع يعطي ابن خلدون أمثلة من المرابطين.

2) — نفسه ، طبعة بيروت 1979 ، ص : 239.

3) — هذه المصطلحات المستعملة بين مزدوجتين مقتبسة من ابن خلدون نفسه. أنظر نفس المصدر ، ص: 139.

4) — عياض : المدارك. تحقيق سعيد أحمد أعراب. طبعة فضالة المحمدية 1981 ، ج 8 ، ص: 82.

5) — ابن عذاري : البيان المغرب. تحقيق س. كولان وبروفنسال، طبعة بيروت 1980 ، ج 4 ، ص: 14 - مؤلف مجهول : الحلل الموشية تحقيق د. سهيل زكار وعبد القادر زمامة. طبعة البيضاء 1979 ، ص: 23 – ابن الأحمر بيوتات فاس الكبرى، تحقيق عبد الوهاب بن منصور طبعة الرباط 1972 ، ص: 29 - الناصري : الاستقصا. طبعة البيضاء 1954 ، ج 2 ، ص: 11.

6) — عياض : م.س. ، ص: 82.

7) — ابن أبي زرع : الأنيس المطرب. طبعة الرباط 1973 ، ص : 132. ابن الخطيب : اعمال الأعلام – القسم الأندلسي. تحقيـــق بروفنسال طبعة بيروت 1956 (ط.2) ج 3 ، ص: 230 – الناصري : م.س. ج2 ، ص:19.

8) — ابن عذاري : م.س. ج 4 ، ص: 20.

9) — ابن أبي زرع : م.س. ص: 132.

10) — الحضرمي : الإشارة في تدبير الإمارة. تحقيق د. سامي النشار. طبعة البيضاء 1981، ص: 61 – 62 .

11) — ابن حجر : منتهى الأعلام. مخطوط بالخزانة الحسنية رقم 1507 ، ص: 464 ويذكر أن عبد الله بن ياسين عرض الإمارة علـــى الجوهر قبل أبي بكر، غير أن الأول رفضها حتى لا تتسلط قبيلته على مختلف القبائل وتنسب المسؤولية إليه.

12) — ابن عذاري : م.س. ج 4 ، ص: 20.

13) — هذا ما يظهر من قول ابن ياسين :"فانظروا من ترضونه لأمركم، يقود جيوشكم ويغزوا أعداءكم، ويقســـم فيكـــم زكـــاتكم واعشاركم" أنظر ابن الخطيب: أعمال الأعلام. تحقيق العبادي والكتاني محمد بن إبراهيم. البيضـــاء 1964 ، ج3 ، ص: 230 - حركات : النظام السياسي والحربي. طبعة البيضاء (دون تاريخ) منشورات مكتبة الوحدة العربية، ص56.

14) — النويري : نـــهاية الأرب في فنون الأدب. تحقيق د.حسين نصار ،طبعة القاهرة 1983 – 1403 ، ج 24 ، ص: 256.

15) — حسن محمود : قيام دولة المرابطين. طبعة القاهرة 1957، ص: 343.

16) — النشار : مقدمة كتاب الإشارة في تدبير الإمارة. طبعة البيضاء 1981 ، ص: 19 - كنون : النبوغ المغربي. طبعة بيروت 1975 - 1395هـ (ط.3) ج 1 ، ص: 65 وأنظر كذلك:

- BEL : La religion Musulmane en Barberie : Esquisse d'histoire et de sociologie religieuse Tome I : Etablissement et développement de l'Islam en Berberie du 7e au 20e siècle, Librairie orientaliste, Paul geuthner 1938, p. 221.
- MONES : Les Almoravides : esquisse historique . Revue de l'Institut des Etudes Islamiques à Madrid, Vol XIV, 1967 – 68 , p. 64.

17) - LAROUI ; Histoire du Maghreb ; essai de synthèse, T1, Paris 1975, p. 149.

18) — ابن حجر : م.س. ص: 464 – النويري : م.س. ج 24 ، ص" 262. ابن الوردي : تاريخ ابن الوردي. طبعة – المطبعة الوهبية نشر جمعية المعرفة، ج 2 ، ص: 356.

19) — ابن أبي زرع : م.س. ص: 134.

20) — ابن الخطيب : م.س. ص: 232.

21) — مؤلف مجهول : الحلل الموشية، ص: 25. وهو ما عبر عنه بقوله :"فعلم أنه عزم على الاستبداد بالملك".

22) — حسن محمود : م.س. ص: 224.

23) — الأنيس المطرب ، ص: 135.

24) — البيان ، ج 4 ، ص: 22.

25) — نفسه ، ص: 23 – 24 – 25 – الناصري : م.س. ص: 21- 22 - الملزوزي : نظم السلوك. تحقيق عبد الوهاب بن منصور، طبعة الرباط 1963، ص: 49.

26) — حركات : النظام السياسي والحربي، طبعة البيضاء (دون تاريخ) منشورات مكتبة الوحدة العربية، ص: 74.

27) — ابن عذاري : م.س. ، ص: 29 ، وقد نقل قول إبراهيم لمزدلي الذي أرسله يوسف بن تاشفين لمقابلته :"ما الذي تريد يا إبراهيم قال : أطلب ملك أبي الذي غصبنا فيه عمي يوسف". وأنظر كذلك :

MEUNIE : Le Maroc Saharien des origines à 1670 , T 2
1982 Librairie klincksiech 1982,p.2,

28) — نفس المصدر والصفحة.

29) — زامباور : معجم الأنساب، مطبعة جمال فؤاد الأول. القاهرة 1951، ج1، ص:113 . وفيه يذكر أسماء الأمراء المرابطين الذين توارثوا الحكم.

30) — أنظر نص الوثيقة عند ابن الخطيب: الإحاطة. تحقيق محمد عبد الله عنان. طبعة القاهرة 1974 — 1394هـ. ج2 ، ص: 519 — 520 مؤلف مجهول: الحلل الموشية ص: 78 — 79. حركات : النظـام السياسي والحربي ، ص: 79.

31) — ابن أبي زرع : م.س. ص: 156.

32) — ابن الخطيب : الإحاطة، ج2 ، ص: 518 . مؤلف مجهول : الحلل الموشية، ص: 78 — 79. حسن محمود : م.س. ، ص: 346.

33) — نفسه، ج1 ، ص: 455. ابن عذاري:م.س. ، ص: 98.

34) — ابن عذاري : م.س. ، ص: 99.

35) — ابن الخطيب : م.س. ، ص: 518.

36) — ابن أبي زرع :م.س. ، ص: 156. الناصري: م.س. ، ص: 61 — 62.

37) — ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 99.

38) — ابن الخطيب : م.س. ، ص: 554.

39) — مؤلف مجهول : الحلل الموشية ، ص: 135.

40) — ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 99.

41) — ابن الخطيب : الإحاطة، ج1 ، ص: 455. ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 97.

42) — وصف إفريقيا، الرباط 1980، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر،ج1 ، ص: 220 — 221.

43) — مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحقيق برفنسال، الرباط 1934، ص: 52. ياقوت الحموي: معجم البلـدان، نشـر دار الكتـاب العربي(دون تاريخ)، ج1، ص: 225، مادة أغمات.

44) — الذهبي : العبر في أخبار من غبر، ج3 ، ص: 357.

45) — ابن العربي: ترتيب الرحلة (مخطوط الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط) رقم ك 1275 ، ص: 122.

46) — ابن أبي زرع: م.س.، ص: 152.

47) — القلقشندي : صبح الأعشى، القاهرة (دون تاريخ)، المؤسسة العامة للتأليف، ج5 ، ص: 190.

48) — ابن عذاري: م.س ، ج4 ، ص: 63 — 64. وأنظر نص الرسالة كاملا عند ابن خاقان: قلائد العقيان، تحقيق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس (دون تاريخ)، ص: 127 — 128 .وأنظر كذلك: محمود علي مكي: وثـائق تاريخية جديـدة عـن عصـر المرابطين،صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، 60 — 1959 ، مجلد 7 و8. رسالة 15، ص: 183.

49) — ابن خاقان : م. س ، ص:128 . الأصفهاني : خريدة القصر وجريدة العصر، تحقيق الدسوقي وعبد العظيم ، القـاهرة 1964 قسم 4 ج2 ص: 367.

50) — ابن الخطيب: الإحاطة، ج1 ، ص: 450.

51) — ابن عذاري :م.س. ، ص: 77.

52) — المقري : أزهار الرياض، تحقيـق سعيد أحمـد أعراب وعبد السلام الهراس، فضالة — المحمدية 1980 ، ج5 ، ص: 103.

53) — مونس: نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين ..صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، 1955 مجلد 1 عدد 3 ، ص: 112.

54) — محمود علي مكي : م.س، ص: 170.

55) — نفسه. أنظر تعليقه عن الرسالة التي نشرها في ذلك البحث.

56) — أنظر التناقض الذي وقع فيه د.محمود علي مكي عندما تحدث عن "ديموقراطية" المرابطين من خلال الرسالة الثامنة التي نشرها، ثم عاد في الرسالة التاسعة التي تسير في اتجاه مناقض حيث يعبّر فيها الأمير علي بن يوسف عن غضبه واستيائه لما كانت تقابل بـه أحكام الفقيه قاضي القضاة بشرق الأندلس من اعتراض طائفة من الناس في هذه المنطقة، وفيها ينذر المعترضين عليه بتوقيع أشـد العقاب عليهم. أنظر : وثائق تاريخية جديدة، ص: 146. ونفس الحكم ينطبق على د. دندش التي وقعت في تناقض صارخ حيث تحدثت عن ديموقراطية مزعومة للمرابطين، ثم عادت في موضع آخر لتقرّ بأن الضرائب المجحفة التي فرضها الأمـراء المرابطـون

الأواخر كانت سببا في ثورة المصامدة ضد المرابطين. أنظر : الأندلس في نهاية المرابطين ومستهـــل الموحدين – عصر الطوائـــف الثانـــي ، بيروت 1988، دار الغرب الإسلامي، ص: 37 – 125.

57) ـــ أنظر ما ذكره الحضرمي الذي عاش في مرحلة التأسيس، وشغل منصب القضاء للأمير أبي بكر بن عمر : "وقد قالوا : العدل يزيد السلطان في علوه، وينصره على عدوه": الإشارة في تدبير الإمارة، تحقيق سامي النشار، البيضاء 1981 ، دار الثقافة، ص: 107.

58) ـــ ابن خلدون: المقدمة، ج2 ، ص: 445 . محمد عابد الجابري: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التـــاريخ الإســـلامي، البيضاء 1970 ، ص: 340 – 341.

59) ـــ المواعيني: ريحان الألباب (مخطوط الخزانة الحسنية) رقم 2647، ص: 390.

60) ـــ المعجب، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي الخطابي، البيضاء 1978 (ط 7)، ص: 261.

61) ـــ دندش: م.س ، ص: 28.

62) ـــ أنظر أطروحتنا الجامعية: الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين(مرقونة)، قدمت لنيل دكتوراه الدولـــة في التاريخ ونوقشت بكلية الآداب بمكناس سنة 1991، ج1 ، ص: 255.

63) ـــ أنظر اعز ما يطلب، تحقيق عمار الطالبي، الجزائر 1985 ، ص: 262 – 263.

64) ـــ نفسه، ص: 260.

65) - مؤلف مجهول: كتاب الحلل الموشية ، تحقيق سهيل زكار و عبد القادر زمامة ،الدار البيضاء 1979، دار الرشاد الحديثة – مطبعـة النجاح ص: 111.

66) ـــ رسائل موحدية من إنشاء مجموعة من كتاب الدولة المومنية، نشرها ليفي بروفنسال، الرباط 1941 ، المطبعة الاقتصاديـــة، ص: 129 وهي الرسالة التي بعث بها عبد المومن بن علي إلى طلبة بجاية في 3 ربيع الثاني عام 556هـــ.

67) ـــ ابن تومرت: م.س. ص: 256.

68) ـــ رسالة في الحسبة، نشرها برفنسال ضمن مطبوعات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1955 ، ص: 4.

69) ـــ نفسه ، ص: 5.

70) ـــ ابن العربي: م.س ، ص: 184.

71) ـــ نفسه ، ص: 182 – 183 ، وفيها يقول:"ولقد بلغني يا أبا يعقوب أنك احتجبت عن المسلمين بالحجارة والطين، واتخذتها دونهم حجابا، وأن طالب الحاجة ليظل يوما يسائل فما يلقاك...". وقد أشار ابن خير الإشبيلي إلى هــــذه الرســـالة دون أن يذكـــر مضمونها.أنظر فهرست ابن خير الإشبيلي، القاهرة 1963 (ط1) ، ص: 229.

72) ـــ الأعمى التطيلي: ديوانه، بيروت 1963، تحقيق إحسان عباس، ص1 ، ومن جملة ما قاله في إحدى قصائده :

فشا الظلم واغتر أشياعه * ولا مستغاث ولا مشتكـــي

وساد الطعام بتمويهـــم * وهل يقدح الرزء إلا كـــدا

73) ـــ تعرضنا لهذه النقطة بتفصيل في كتابنا : المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين: المجتمع ، الذهنيات، الأولياء، بيروت 1993، دار الطليعة، ص: 145 – 146.

74) ـــ محمد بن عياض : التعريف بالقاضي عياض، طبعة فضالة – المحمدية 1982 ، تحقيق محمد بنشريفة، ص: 11 . أنظر كذلـــك : المقري : أزهار الرياض، ج3 ، ص: 10.

75) ـــ التنبكتي : نيل الابتهاج .نشر على هامش كتاب الديباج المذهب لابن فرحون، بيروت (دون تاريخ)، دار الكتب العلميـة، ص: 133. وأنظر أيضا: المقري: نفح الطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت 1966، ج2 ، ص: 650.

76) ـــ ابن الزبير : صلة الصلة، قسم الغرباء، تصنيف محمد بنشريفة، ص: 503.

77) ـــ أنظر: ابن عطية: فهرس ابن عطية، بيروت 1980، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، ص: 103 ، 106 ، 107.

78) ـــ الضبي : بغية الملتمس، تحقيق كوديرا، مدريد 1884، ص: 63 ترجمة محمد بن خلف بن سلمان.

79) ـــ عياض : الغنية، تحقيق ماهر زهير جرار، بيروت 1982 ، دار الغرب الإسلامي، ص: 131.

80) — ابن عبدون :م.س. ص: 12.

81) — محمود علي مكي: م.س. ص: 171.

82) — المدير : كتاب الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية. قدم له ونسّق له ألفرد البستاني ، تطوان 1951 ، ج2 ، ص: 29 — 30.

83) — البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحديـــن، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1971، ص: 21.

84) — أنظر نص الرسالة عند الأصفهاني: م.س ، القسم 4 ، ج2 ، ص: 368 ، وكذلك ابن خاقان: م.س. ، ص: 128 ، وهي مؤرخة بيوم الجمعة 19 رمضان عام 507هـــ.

85) — ابن خاقان : م.س. ص: 124 — 125.

86) — محمود علي مكي : م.س ، ص: 182 ، رسالة رقم 13.

87) — نفسه ، الرسالتان السادسة والسابعة، ص: 175 — 176.

88) — حركات : النظام السياسي والحربي، ص: 97.

89) - مؤلف مجهول: كتاب في الفقه (مخطوط الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط) رقم 2198 ك ، ص: 297 وقد نقـــل النازلة عن ابن رشد.

90) — أنظر التفاصيل عند : أشباخ: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة وتعليق محمد عبد الله عنان ، القـــاهرة 1985 ص: 129 — 130 — 251.

91) — ابن تومرت: م.س. ، ص: 263.

92) — أنظر الرسائل التي نشرها د. محمود علي مكي : م.س ، ص: 171.

93) — نلمس الموقف الشعبي في أمثلة العامة وسخريتهم من الفقهاء كما وردت في كتاب "ري الأوام" الذي نشره د. محمد بنشـــريفة تحت عنوان : أمثال العوام في الأندلس ، فاس 1975. أنظر مثل رقم 924 ، مثل رقم 160 ، ص: 230.

94) — ابن خلدون : المقدمة، ج2 ، ص: 507.

95) — ابن عذاري : م.س. ، ج4 ، ص: 23.

96) — ابن قزمان : ديوان ابن قزمان ، تحقيق كورنيطي ، مدريد 1980 — المعهد الإسباني العربي للثقافة ، ص: 282.

97) — أنظر نموذج ثورة العامة على أبي بكر بن العربي عند ابن عذاري : م.س ، ج4 ، ص: 93 ، وثورة أهل قرطبة على ابن رشـــد بسبب موالاته للمرابطين عند : حمدي عبد المنعم : تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين: دولة علي ابن يوسف المرابطـــي الإسكندرية 1986 ص: 140.

98) — وردت تفاصيل مهمة عن حركة ابن تومرت وثورته ضد المرابطين : عند البيدق في كتابه : أخبار المهدي بن تومرت.

99) — أنظر التفاصيل في كتابنا : المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص: 163 وما بعدها.

100) — ابن الخطيب : الإحاطة ، ج 1 ، ص: 455.

101) — ابن خلدون : م.س. ص: 710.

102) — ابن الأحمر : م.س ، ص: 31.